محمد نادر العمري

مسارات الحل في سورية

شهد الملف السوري خلال الأسابيع الماضية تسارعاً في دائرة التباحث به وإجراء لقاءات إقليمية بشأن تفعيل الحل السياسي في سورية لمعالجة الأزمة المتفاقمة منذ عام ٢٠١١. هذه الاجتماعات ليست الأولى من نوعها، إلا أنها، سواء على مستوى الرباعية التي استضافتها موسكو الروسية أم على مستوى اجتماع العربي المصغر في عمان الأردنية، شكلت بوادر إيجابية ليس من إطار وضع حل لهذه الأزمة ولكن بالتعامل مع الحكومة السورية، إذ اتسمت الاجتماعات الخاصة حول سورية في معظم السنوات السابقة بتغيب الحضور الرسمي السوري في إطار الاجتماعات المباشرة وغير المباشرة.

هناك العديد من العوامل التي باتت اليوم تشكل بيئة ناضجة للانفتاح على سورية من المحيط الإقليمي، وخاصة أن العوامل الذاتية الداخلية التي أفرزتها البيئة السورية في محاربة الإرهاب وثبات مسار التسويات التي حصلت والقدرة على تحمل تبعات الحصار الاقتصادي، رغم مرارتها وثقلها على عاهل المواطن، شكلت الرافعة الأولى لتغيير السلوك الإقليمي، إذ إن الرهان الخارجي أثناء الحرب على سورية كان في إطار استهداف التماسك الداخلي سواء من خلال العمليات العسكرية ودعم الإرهاب أم من خلال توظيف الملفات الإنسانية والاقتصادية وغيرها.

من جهة أخرى فإن تسارع وتيرة الأحداث الإقليمية، وتغيير مزاج ومواقف وسلوكيات العديد من الدول نتيجة المصالح الجيو إستراتيجية أو التهديدات الأمنية أو بسبب التطورات الدولية، شكلت الرافعة الثانية نحو الحراك الحاصل باتجاه سورية.

إن الدورين الروسي والصيني ركزا خلال سعيهما، سواء عبر رعاية موسكو لمحادثات مباشرة بين أنقرة ودمشق، أم إنتاج الصين للمصالحة السعودية الإيرانية، على تعزيز الأمن الإقليمي في هذه المنطقة لأسباب عديدة، تتمثل أبرزها بالدرجة الأولى في تقليص النفوذ والدور الأميركي المخرب للإطار الأمني الإقليمي، وفي الدرجة الثانية على احتواء الإرهاب وأمن الطاقة ومنع تهديد الأمن الداخلي والقومي لدول المنطقة، أما في الدرجة الثالثة فقد سعى كل من القطبين الصاعدين لتفعيل آلية التعاون والمصالح المشتركة لدول المنطقة عبر تبني مشاريع جيو اقتصادية من شأنها إحداث تنمية شاملة تقرب بين دول المنطقة وتدفعها نحو البحث عن آليات التقارب لتفادي المشاكل والاستحقاقات الداخلية التي تواجهها الدول، أو لتفادي التداعيات الناجمة عن الأزمات والصراعات الدولية من كورونا إلى الصراع الأوكراني والأزمات المالية التي أصبحت تهدد النظام الدولي.

بالعموم، وبالعودة لهذا الحراك الإقليمي تجاه سورية يمكن سرد مروحة من المتغيرات التي يمكن ملاحظتها خلال هذا الحراك:

أولاً- بالنسبة للاجتماع العربي الذي انعقد في العاصمة الأردنية عمان، فإن هذا الاجتماع الذي ضم كلاً من المملكة السعودية ومصر والعراق والأردن وبحضور رسمي سوري، يعد اجتماعاً عربياً مصغراً للتعامل مع الأزمة السورية، إذ إنه يمهد لإيجاد آليات متعددة بين سورية والدول العربية تتمثل في حل الخلافات البينية العربية مع سورية، والانتقال لمرحلة دعم المسار السياسي في سورية عبر إجراءات توافقية وصولاً لعودة سورية للعب دورها في المحيط العربي.

والحراك العربي هنا لم يكن نتيجة للمصالحة السعودية الإيرانية فقط، وإن أثرت في تسريع وتيرته، بل هو نتيجة الحاجة المشتركة بين الدول العربية وسورية، فذريعة العرب بابتعاد سورية عن إيران وقطع تحالفها الإستراتيجي معها أصبح خلف الظهر لأن هذه الدول هي اليوم في شهر عسل مع الجانب الإيراني وخاصة السعودية، ولكن المسعى العربي لأن يكون له دور في حل الأزمة السورية يكمن في عدم فسح المجال للقوى الإقليمية- من تركيا وإيران- أن يكون لها اليد العليا في حل الأزمة السورية بعيداً عن أي دور عربي، كما أن الحاجة لعودة سورية للعب دورها في المحيط العربي من شأنه أن يعيد التوازنات القديمة بحلة جديدة أي عبر التنسيق «س-س»، أو عبر تنسيق «سوري سعودي مصري»، لمعالجة ملفات المنطقة الإرساء الاستقرار الإقليمي، كما أن إعادة الإعمار والمشاركة بها تثير لعاب البعض من الدول الخليجية كما الدول الكبرى.

إن ما سبق يدفعنا لأن نكون أمام مسار مواز أو مكمل لمسار أستانا يتمثل في المسار العربي، الذي يبدو أنه لم يحسم أمره في الانفتاح الكامل مع سورية أو سازال ضمن الهواجس الموروثة أميركيا، وهو يحتاج إلى المزيد من الوقت لنضج خطواته المتبادلة بين سورية والعرب على قاعدة الخطوة مقابل مثيلتها.

ثانياً- تشكل المصالحة التركية- السورية هدفاً واضحاً للسياسة الخارجية الروسية، التي سعت من خلال استضافتها مؤخراً للاجتماع العسكري والأمني بين الجانبين وبحضور الضلع الرابع الإيراني، دفع مسار المصالحة بين أنقرة ودمشق، من خلال التوصل لصيغة عمل مشتركة بشكل تدريجي بين الجانبين، إذ على الرغم من أن التحضيرات كانت جارية لانعقاد اجتماع رباعي على مستوى الخارجية، تم الإعلان عن هذا الاجتماع العسكري بهدف استثمار موسكو للتطورات الإقليمية والداخلية التي تشهدها كل من سورية وتركيا لدفع هذا المسار، ولاسيما أن موسكو تتفق مع سورية على ألا يكون الاجتماع الوزاري لمجرد اجتماع صوري، بل أن يكون هناك توافق وتنفيذ فعلي ميداني قبل حصول أي اجتماع رفيع المستوى.

إذ من الممكن أن يشهد الميدان السوري بعض التطورات الجزئية وليست الكاملة في الخريطة الجغرافية الشمالية الغربية من سورية، ولاسيما الانسحاب التركي إلى أعلى الطريق الدولي «أم4»، وهو ما دفع متزعم «هيئة تحرير الشام» المدعو أبو محمد الجولاني للتصريح بأن جبهته تملك أدوات تأثير أي أزرار، لعرقلة أي مسار تصالحي بين سورية وأنقرة.

ثالثاً- غياب المعارضة السورية الخارجية عن الاجتماعات الحاصلة سواء في موسكو أم على المستوى العربي، يؤكد عدم استقلالية هذه المعارضة واحتمالية أن نشهد المزيد من التصدعات أو توليف بنى جديدة تتناسب مع متطلبات المرحلة.

رابعاً- يبقى العامل الاقتصادي وفك الحصار عن سورية هو الضرورة الأبرز في ظل ما يتكبده السوريون من معاناة حقيقية يومية على مستوى تحقيق الحد الأدنى من متطلبات حياتهم في كل المجالات الغذائية والسكنية والصحية والتعليمية.

البوادر الإيجابية في التطورات الأخيرة التي تشهدها الاستحقاقات الإقليمية باتجاه سورية تشكل انعطافة واضحة لا يمكن إنكارها، إلا أن ترجمتها بحل الأزمة في سورية يحتاج إلى وقت نتيجة تعدد الأطراف المؤثرة الإقليمية وتصادم مصالحها ما يجعل مسارات هذا الحل معقدة.

قسد، قتلت شاباً بالرصاص ودهسته بسيارة في منطقة جبل عبد العزيز

وفاة ثلاثة أشخاص إثر انهيار نفق تحفره الميليشيات بريف القامشلي

قضى ثلاثة أشخاص من عائلة واحدة وأصيب رابع جراء انهيار أحد الأنفاق التي تحفرها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في حي الهلالية بمدينة القامشلي، على حين واصلت الميليشيات جرائمها في مناطق نفوذها وقتلت شاباً في منطقة جبل عبد العزيز بريف الحسكة عبر استهدافه بالرصاص ومن ثم سحقه تحت عجلات سيارة.

ونقل موقع «آثر برس» الإلكتروني عن مصدر في مدينة القامشلي أن ثلاثة أشخاص من عائلة «النجم» قضوا وأصيب رابع إصابة حرجة، وذلك جراء انهيار النفق الذي يحفرونه في حي الهلالية لحساب ميليشيات «قسد» التي تستخدم الأنفاق لأغراض عسكرية من دون مراعاة لحياة الناس في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

ورغم الشكاوى المتواصلة، تكررت حالات مشابهة في المنطقة وفقد عدد كبير من المدنيين حياتهم أثناء أعمال الحفر الخاصة بالأنفاق، حيث يلجأ كثير من أبناء المنطقة إلى العمل في هذا المجال رغم خطورته، نتيجة الوضع الاقتصادي المتردي وقلة فرص العمل في مناطق نفوذ ميليشيات «قسد».

واشتكى عدد من أهالي المدن الواقعة على الشريط الحدودي في القامشلي والمالكية والقحطانية وعامودا والدرباسية من حفر الأنفاق وتمريرها من تحت منازلهم الأمر الذي يهدد المنازل بالانهيار، حيث سجّلت أكثر من حالة انهيار في عدد من المناطق آخرها بمنطقة المالكية.

وتعمل «قسد» في السنوات الماضية على تنفيذ شبكة من الأنفاق خاصة في المدن الواقعة على الشريط الحدودي الفاصل بين سورية وتركيا لاستخدامها لأغراض عسكرية وتأمين سهولة الحركة، وسط الاستهداف المتواصل الذي ينفذه الطيران المسير التركي بين مدة وأخرى.

من جهة ثانية، ومع تواصل حالة الفلتان الأمني في مناطق انتشارها، أقدمت ميليشيات «قسد» على قتل شاب من سكان قرية دليان بمنطقة جبل عبد العزيز بريف محافظة الحسكة بعد إطلاق النار عليه ودهسه بسيارة، وذلك بحجة نقله مادة المازوت عبر دراجته النارية.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن القتيل ويدعى خضر بدران العبد الله حاول الهروب من مجموعة من مسلحي «قسد» فقام مسلحون من الميليشيات بإطلاق النار عليه ثم صدموه بسيارتهم ودهسوه، قبل أن يلقوا القبض عليه، مشيراً إلى أن بدران توفي على الطريق.

وأكدت عشيرة «البوحمدان» التي ينتمي إليها الضحية أن ميليشيات «قسد» اغتالت خضر بدران بدم بارد، ونشرت في صفحتها الرسمية على «فيسبوك» صورة للقتيل إضافة إلى المكان الذي سيتم فيه التعزية.

وتواصل «قسد» جرائمها في مناطق نفوذها بحجج واهية، حيث أقدمت في الـ٢٨ من الشهر الماضي على قتل الشاب محمد حشاش الحنظل تحت التعذيب في أحد معتقلاتها في الحسكة.

ويوم الأحد الفائت، شهدت بلدة حواليج بموصصة غرب دير الزور حالة من التوتر الأمني، حيث أقدمت «قسد» على قتل علي سليمان المجحم لاتهامه ببيع ذخيرة.

وكالات

٥٠ عائلة مستعدة للعودة إلى قراهم في القلمون الغربي وريف القصير

لبنان يطلق عملية تسجيل للنازحين السوريين الراغبين بالعودة إلى بلدهم

الأعلام اللبناني أطلق أمس من بلدة عرسال في البقاع الشمالي عملية تسجيل النازحين السوريين الراغبين بالعودة إلى بلادهم (عن الانترنت)

أطلق الأمن العام اللبناني أمس من بلدة عرسال في البقاع الشمالي عملية تسجيل النازحين السوريين الراغبين بالعودة إلى بلادهم.

وذكر موقع «النشرة» أن الأمن العام استأنف إعادة تفعيل العمل بمكاتبه في مركز بلدية عرسال في البقاع الشمالي، والتي كانت قد توقفت لأسباب لوجستية تتعلق بتنظيم الرحلات الطوعية للنازحين السوريين، مستعيداً نشاط مكاتبه بناء لتوجيهات المدير العام للأمن العام بالإنابة العميد إلياس البيسري بإطلاق عملية تسجيل الراغبين بالعودة الطوعية إلى قراهم.

وأطلق الأمن العام مهام التسجيل اعتباراً من الساعة العاشرة والنصف من صباح أمس بإشراف رئيس فرع الأمن القومي في البقاع الرائد أحمد الأمين من أجل تنظيم رحلات طوعية، بعدما توقفت منذ ٦ تشرين أول من العام الماضي.

وشهد المركز إقبالاً لافتاً في يومه الأول من استئناف عمليات تسجيل رحلاته من وادي حميد باتجاه معبر الزمراني، القلمون الغربي، حيث تم تسجيل زهاء ٥٠ عائلة للعودة إلى قراهم في مناطق القلمون الغربي وريف القصير، حيث سيستمر الأمن العام بتسجيل الأسماء في مركزه لثلاثة أيام من كل أسبوع.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس أن دوريات تابعة لأمن الدولة اللبناني نفذت أول من أمس حملة إقفال عامة شملت جميع المحال التجارية والبقاليات والمنشآت الاقتصادية التي يديرها «لاجئون» سوريون في مخيمات بلدة عرسال.

ونقلت المصادر عن «اللاجئ» السوري أبو محمد، صاحب بقالية لبيع الخضر في أحد شوارع البلدة أن عناصر الدورية طلبوا منه الحصول على «إذن عمل» وأسروه بإقفال بقاليته تحت طائلة المحاسبة القانونية، متسائلاً عن الآلية القانونية التي تم بموجبها إقفال محال اللاجئين السوريين في عرسال.

كما تساءل: لماذا تفاضت منهم بلدية عرسال ضريبة سنوية مليون ليرة لبنانية عن كل محل يديره سوري ما دامت محال غير شرعية، وعلى أي أساس وبعدما دفع الضرائب تغلق محلاتنا؟

بالتوازي أعلنت بلدية الهبارية في بيان حسب «النشرة» أنه «عملاً بتوجيه وزير الداخلية والبلديات بسام المولوي الذي طلب بموجبه من البلديات مسح شامل لوجود النازحين السوريين على جميع الأراضي البلدية يطلب من جميع الإخوة النازحين الحضور إلى مبنى البلدية وإحضار كامل الأوراق الثبوتية الشخصية والأوراق القانونية (رخصة الإقامة)».

وأكدت البلدية أنه تسهيلاً لعملية التسجيل تم تحديد ثلاثة أيام من تاريخ الإعلان من الساعة ٩ صباحاً حتى الساعة الثانية بعد الظهر وهي الخميس والجمعة والسبت، مشددة على أنه كل من يتخلف يتحمل لدى البلدية وحيازته على إقامة شرعية في لبنان. إضافة إلى إجراء مسح ميداني لكل المؤسسات وأصحاب المهن الحرة التي يديرها النازحون السوريون والتثبت من حيازتها التراخيص القانونية.

كذلك، وجّه كتاباً لوزارة العدل آملاً التعميم على كل كتاب العدل بعدم تحرير أي مستند أو عقد لأي نازح سوري من دون بيان وثيقة تثبت تسجيله في البلدية.

وتوجّه إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين آملاً التجاوب بإقفال ملفات النازحين السوريين الذين يعودون إلى بلادهم طوعاً وإخطار مفوضية الأمم المتحدة بذلك وعدم إعادة فتح ملفاتهم ولو عاودوا الدخول إلى لبنان، وإفهام النازحين السوريين أن ورقة اللجوء لا تعتبر إقامة، وتزويد المديرية العامة للأمن العام بدائا مفصلة للنازحين السوريين.

وبحث وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عبدالله بوحبيب أمس مع سفير بلجيكا لدى لبنان كون فيرفالن في ملف النازحين السوريين، ومؤتمر بروكسل الآتي سينعقد منتصف شهر حزيران المقبل، كما تطرق البحث إلى آخر التطورات الإقليمية المتعلقة بالملف السوري والتقارب السعودي الإيراني، على خط موازٍ، تحدثت مصادر إعلامية معارضة أخرى عن قيام عناصر من أمن الدولة اللبناني بهدم ٧ خيام تقطنها عائلات سورية لاجئة ضمن مخيم في منطقة برج البقاع الغربي، وذلك لعدم وجود ترخيص.

وكالات

أكدت أن المقتول مدني وراعي أغنام!

مصادر إعلامية تكذِّب واشنطن بشأن استهدافها متزعماً في «القاعدة» بإدلب

تضارب الأنباء حول ماهية الشخص الذي استهدفته قوات الاحتلال الأميركي في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في شمال غرب سورية (أ ف ب – أرشيف)

تضارب الأنباء أمس، حول ماهية الشخص الذي استهدفته قوات الاحتلال الأميركي في مناطق سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي في شمال غرب سورية بضربة جوية عبر طائرة مسيرة، فبينما أعلنت واشنطن أنها قتلت متزعماً كبيراً في تنظيم القاعدة الإرهابي، نفت مصادر محلية صحة هذا الإعلان وأشارت إلى أن المقتول هو مدني يعمل مزارعاً وراعي أغنام!

وذكرت القيادة المركزية الأميركية في بيان نقلته وكالة «رويترز» للأنباء، أنه في الساعة ١١:٤٢ من صباح يوم أمس، نفذت قوات الاحتلال الأميركي ضربة من جانب واحد في شمال غرب سورية استهدفت متزعماً كبيراً في تنظيم «القاعدة» الإرهابي.

وقالت القيادة المركزية: إنها «ستقدم المزيد من المعلومات عندما تكون تفاصيل العملية متاحة.».

بالمقابل، تحدثت مصادر إعلامية معارضة أمس، عن سماع دوي انفجارات في بلدة قورقانيا بريف إدلب الشمالي (التي يسيطر عليها النصرة والميليشيات المسلحة المتحالفة معه)، ناجمة عن استهداف مزرعة دواجن في البلدة بعدة صواريخ، تزامناً مع تحليق طائرة مسيرة مذخرة في الأجواء تابعة لما يسمى «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا.

وأضافت المصادر: إن الاستهداف أدى إلى مقتل شخص مجهول الهوية، دون معرفة فيما إذا كان استهداف جديد لطيران التحالف لأحد الاراهبيين في إدلب.

موقع إلكتروني معارضة من جهتها ذكرت، أن شخصاً يدعى عبد اللطيف مسطو، قتل بغارة نفذتها طائرة من دون طيار تابعة لقوات الاحتلال الأميركي في محيط بلدة قورقانيا.

ونقلت المواقع عن أهالي البلدة تأكيدهم، أن القتيل الذي يدعى أبو حسن خلوف يعمل مزارعاً ولا ينتمي لأي تنظيم إرهابي.

وأظهرت تسجيلات مصورة بثها ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي بقايا صاروخ من طراز «هيل فاير»، وهو الصاروخ الذي تستخدمه عادة وكالة المخابرات المركزية الأميركية CIA وقوات الاحتلال الأميركي لقتل الإرهابيين في سورية، وفق المواقع.

من جانبه، نقل موقع «آثر برس» الإلكتروني عن مصادر محلية قولها: «إن طائرة مسيرة مذخرة تابعة للتحالف الدولي، استهدفت إحدى المزراع في بلدة قورقانيا، ما أدى إلى وفاة راعي أغنام يبلغ من العمر ٦٢ عاماً، بالإضافة إلى نفوق أكثر من ٣٠ رأساً من الأغنام».

وأكدت المصادر، أن راعي الأغنام مدني لا يحمل أي صفة عسكرية ولا يتبع لأي تنظيم مسلح في إدلب ويعمل في تربية المواشي من مدة طويلة داخل إحدى المزارع في قورقانيا.

وأكدت المصادر أن طيران «التحالف الدولي» يحصل على معلومات بشكل دوري من قبل «النصرة»، حول تحركات متزعمين في تنظيمي «حراس الدين» الموالي لـ«القاعدة» و«أنصار التوحيد» الموالي لتنظيم داعش الإرهابي.

بموازاة ذلك، جددت واشنطن أمس رفضها مزاعم أردوغان حول قضاء استخباراته على زعيم داعش في سورية المدعو أبو حسين القرشي بعد عملية في شمال غرب سورية، حيث قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» باتريك ريدر، في مؤتمر صحفي: «لا يمكننا تأكيد هذه الأخبار حالياً، وإذا كانت صحيحة فإننا نرحب بذلك، وبشكل عام فإننا نقدر ما تقوم به تركيا ضد داعش».

وأول من أمس، رفضت الولايات المتحدة مزاعم أردوغان بأن قواته قتلت القرشي بعد عملية في شمال غرب سورية، حيث نقلت وسائل إعلام أميركية من بينها «الواشنطن» و«صوت أميركا» عن مسؤولين أميركيين قولهم: «نحن غير قادرين على تأكيد ذلك. علاوة على ذلك، ليس لدينا أي معلومات تدعم هذا الادعاء».

وأعلن أردوغان الأحد الماضي، أنه تم القبض على القرشي في عملية للاستخبارات التركية في سورية.

وكالات

أبو الغيط: لم أتسلم خطابات لعقد اجتماع استثنائي لمناقشة عودة سورية للجامعة

الصفدي يطلع لافروف على نتائج اجتماع عمان التشاوري.. والأخير: روسيا ترحب وتدعم

من اجتماع عمان التشاوري حول سورية الذي عقد مؤخراً في عمان وضم وزراء خارجية الأردن والسعودية ومصر والعراق وسورية (عن الانترنت)

بحث وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي مع نظيره الروسي سيرغي لافروف أمس، نتائج اجتماع عمان التشاوري حول سورية الذي عقد مؤخرا وضم وزراء خارجية الأردن والسعودية ومصر والعراق وسورية، حيث أكد الجانبان ضرورة الاستعادة الكاملة لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها.

وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن لافروف بحث مع الصفدي هاتفياً، القضايا الملحة في الشرق الأوسط، مع التأكيد على الاهتمام المشترك بمواصلة تنسيق المواقف فيما يتعلق بتسوية الأزمات التي تمارس تأثيراً سلبيا على الاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين.

وأوضحت الوزارة في بيانها، أن الصفدي عرض للافروف خلال الاتصال نتائج اجتماع عمان الذي عقد الإثنين، وضم وزراء خارجية الأردن والسعودية ومصر والعراق وسورية.

ورحب لافروف حسب البيان، بالاستعداد الذي أعرب عنه المشاركون في الاجتماع لأخذ دور الريادة في المساعدة لحل الأزمة في سورية، بما في ذلك حل القضايا الإنسانية وإعادة إعمار البنى التحتية وعودة اللاجئين ومكافحة الإرهاب والمخدرات والاستمرار في العملية السياسية.

وشدد الجانبان على أن من المهم جداً التأكيد على ضرورة الاستعادة الكاملة لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها، كما بحثا سبل مواصلة تعزيز التعاون الثنائي الروسي الأردني، وفق البيان.

وكالة «رويترز» من جهتها ذكرت أن الصفدي أجرى اتصالاً هاتفياً مع لافروف، أكد خلاله أهمية اتخاذ خطوات عملية وملموسة لتنفيذ كل توافقات البيان المشترك الذي صدر في اجتماع عمان، الذي شارك فيه وزراء خارجية الأردن والمملكة العربية السعودية وجمهورية العراق وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية.

وأكد الصفدي، أهمية التعاون مع روسيا ودورها الرئيس في جهود حل الأزمة ومعالجة جميع تبعاتها على سورية وعلى المنطقة، حسب الوكالة التي ذكرت أن لافروف رحب باجتماع عمان ومخرجاته، وأكد أن روسيا تدعم التحرك العربي الذي أطلقه الاجتماع للتوصل لحل سياسي ينهي الأزمة السورية ويعالج كل تداعياتها.

والإثنين الماضي عقد في العاصمة الأردنية عمان اجتماع تشاوري، ضم وزراء خارجية سورية فيصل المقداد ونظيره الأردني أيمن الصفدي والسعودي فيصل بن فرحان بن عبد الله، والمصري سامح شكري والعراقي فؤاد حسين.

وفي نهاية الاجتماع، أصدر وزراء الخارجية بياناً ختامياً أكدوا فيه على إنهاء الأزمة السورية وكل ما سببته من قتل وخراب ودمار، ومن معاناة للشعب السوري، عبر حل سياسي يحفظ وحدة سورية وسيادتها، ويلبي طموحات شعبها، ويخلصها من وجود الجماعات المسلحة والإرهابية وجميع القوات الأجنبية غير المشروعة الموجودة في أراضيها، فضلاً عن توافقهم على خطوات فاعلة لمعالجة التحديات الأمنية المرتبطة بأمن الحدود والعودة الطوعية والآمنة للاجئين.

بموازاة ذلك، اعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في حوار مع قناة «صدى البلد» المصرية، الأزمة السورية ويعالج كل تداعياتها.

وأكد أن القمة العربية القادمة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ستعقد يوم الـ١٩ من الشهر الجاري، وذلك حسبما ذكر موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري أمس.

وقال أبو الغيط: إن «وزراء الخارجية العرب سيعقدون اجتماعاً تحضيرياً للقمة العربية يوم ١٧ أيار الجاري في جدة، بسبقه اجتماعات المندوبين الدائمين بالجامعة العربية يوم ١٦ أيار»، مشيراً إلى أن هذه القمة ستشهد أكبر حضور للقادة العرب ووزراء الخارجية، وأن الأمل كبير أن يكون لها بصمات محددة ولها تأثيرها على الوضع العربي.

وحول الأزمة في سورية وإمكانية عودتها للجامعة، أشار أبو الغيط إلى أنه تلقى اتصالا هاتفيا من الصفدي بشأن الاجتماع الوزاري الذي عقد في عمان وأطلعه على أهدافه ونتائجه، وقال بهذا الصدد: إنه «يحق لمجموعة دول عربية أن تجتمع لمناقشة أمر ما يشغلها»، معرباً عن اعتقاده بأن دفاع سورية وتركيا وروسيا وإيران كان للبحث في آلية انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية ولم يتطرق الاجتماع إلى أي خطوات تطبيعية بين البلدين.

وشدد المصدر على أن التطبيع أو العلاقة الطبيعية بين تركيا وسورية تعني انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية، ويغير الانسحاب لا تنشأ ولا تكون هناك علاقات طبيعية، وأضاف: إن الانسحاب هو أول مسألة يجب أن يتم حسمها في مباحثات عملية التطبيع.

من جهتها كشفت وزارة الدفاع السورية تفاصيل ما جرى في ذلك الاجتماع، وقالت إنه تم «مناقشة موضوع انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية، وكذلك تطبيق الاتفاق الخاص بالطريق الدولي المعروف باسم طريق«M4».

أكد أن انسحاب قوات بلاده المحتلة يمكن أن يكون من آخر الخطوات في سورية!

تشاووش أوغلو: الاجتماع الرباعي لوزراء الخارجية من المحتمل عقده في ١٠ الجاري

| الوطن- وكالات

متصف أيار الجاري، عادت الإدارة التركية مجدداً للإعلان عن مواعيد عقد الاجتماع الرباعي على مستوى وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران مؤكدة أنه من المحتمل أن يعقد في ١٠ أيار الجاري بالعاصمة موسكو».

وأشار إلى عقد محادثات تحضيرية بين الأطراف لعقد الاجتماع الرباعي على مستوى وزراء الخارجية في إطار خريطة طريق محددة فيما بينها.

وزعم تشاووش أوغلو أن تركيا ليست هي العائق أمام إحلال السلام والاستقرار الدائمين في سورية، وأضاف: ها هي التنظيمات الإرهابية داعش وأيضاً «وحدات حماية الشعب» واي بي جي» «حزب العمال الكردستاني» بي كي كي»، تريد تقسيم سورية ويجب علينا أن نكافح معاً ضد هذا الأمر.

قوله في لقاء مع تلفزيون «إن تي في» التركي أمس: «إن روسيا قدمت مقترحا بشأن موعد اجتماع وزراء الخارجية ومن المحتمل أن يعقد في ١٠ أيار الجاري بالعاصمة موسكو».

وادعى أن تركيا تدعم وحدة حدود وتراب سورية، وأن جميع الأطراف الأخرى تعلم ذلك أيضاً، وأضاف: إن من أهداف الحوار مع دمشق ضمان العودة الآمنة للمهاجرين، مشيراً إلى عودة ٥٥٠ ألف سوري حتى يوم أمس إلى المناطق الآمنة.

وادعى تشاووش أوغلو أن ما سماها الشروط المسبقة التي تطرحها سورية في مناسبات مختلفة، في إشارة إلى إنهاء الاحتلال التركي «ليست واقعية»، وأكد أن انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية يمكن أن يكون من آخر الخطوات في سورية الممكنة حالياً، حسب قوله.

وفي إطار مسار تطبيع العلاقات بين دمشق وأنقرة والذي ترعاه روسيا، تركّز سورية على ٣ نقاط أساسية أولها ضرورة إنهاء الوجود التركي غير الشرعي في الأراضي السورية، ومن ثم عدم التدخل في الشؤون الداخلية السورية، ومكافحة الإرهاب، في كل أشكاله.

وتأتي تصريحات تشاووش أوغلو مع قرب موعد الانتخابات في تركيا والمقرر في ١٤ أيار مع دخول شهر رمضان، حيث تتحدث تقارير عن محاولات دعائية انتخابية مبتذلة من جانب رئيس الإدارة رجب طيب أردوغان ومسؤوليها، إذ يواجه أردوغان واحدة من أكثر الانتخابات المصيرية خلال عقدين من حكمه.

وعقد في الـ٢٥ من نيسان الماضي في موسكو اجتماع رباعي ضم وزراء دفاع سورية وروسيا وإيران وتركيا، وحينها أكد مصدر في مطلع لـ«الوطن»، أن «لا صحة لبيان وزارة الدفاع التركية الذي تحدث عن خطوات ملموسة تتعلق بتطبيع العلاقات بين تركيا وسورية، وما حصل في الاجتماع بين وزراء دفاع سورية وتركيا وروسيا وإيران كان للبحث في آلية انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية ولم يتطرق الاجتماع إلى أي خطوات تطبيعية بين البلدين».

وأكد المصدر على أن التطبيع أو العلاقة الطبيعية بين تركيا وسورية تعني انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية، ويغير الانسحاب لا تنشأ ولا تكون هناك علاقات طبيعية، وأضاف: إن الانسحاب هو أول مسألة يجب أن يتم حسمها في مباحثات عملية التطبيع.

وأكدت مصادر وكالة وزارة الدفاع السورية تفاصيل ما جرى في ذلك الاجتماع، وقالت إنه تم «مناقشة موضوع انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية، وكذلك تطبيق الاتفاق الخاص بالطريق الدولي المعروف باسم طريق«M4».

تحسين حلبي

دول المنطقة والتطور الإستراتيجي المقلق لتل أبيب

في الـ ٢٩ من شهر نيسان الماضي نشر البروفيسور في الشؤون الإستراتيجية في جامعة تل أبيب إيال زيسير والمختص بشؤون سورية والمنطقة وله عدة مؤلفات حول سورية، في صحيفة «يسرائيل هايوم» مقالاً تحت عنوان: «الحرب لا تندلع من داتها بل من الآخرين لها»، وتساءل في بداية تحليله حول الحرب والهدوء: «هل ستجد إسرائيل نفسها أمام حرب إقليمية شاملة تمتد من رأس الناقورة حتى سياج قطاع غزة وداخل الضفة الغربية وربما حتى العمق العراقي والإيراني؟ وأجاب عن سؤاله أن القرار بيد إسرائيل»، وأضاف: إن «العاذرين تصبح في الأساس بالحرب على الباب وهذا ما يظهر أساساً له في تقرير الوضع الاستخباراتي الذي نشر في إسرائيل في بداية شهر نيسان حين حذر من أن الحرب تلوح أكثر مما يلوح استمرار الهدوء»، وعزا هذا الاحتمال إلى «الضعف الذي تظهر به إسرائيل وتزايد المكانة والدور الإيراني وتفكك النفوذ الأميركي في المنطقة».

يستنتج زيسير من رأيه هذا أن «إسرائيل من المحتمل أن تجد نفسها أمام حرب شاملة ومن المهم أن تفهم أن قرار موعد اندلاع حرب كهذه بيدها فقط وأن هذا هو جوهر التغير الإستراتيجي الجاري منذ عقود في الشرق الأوسط وعلى الجميع إدراك هذه الحقيقة».

ومع ذلك يحذر زيسير أن على إسرائيل أن تدرك أيضاً أن «قوتها المتصاعدة لم توقف تزايد كراهيتها والعداء لها وكذلك قوة الأطراف التي تستهدفها»، وفضل الدعوة إلى «عدم الاعتقاد بأن قوة إسرائيل العسكرية المتفوقة ستقرض على أعدائها تجنب شن حرب شاملة عليها طالما هناك من يدعو لمثل هذه الحرب»، لكنه يحذر أيضاً في الوقت نفسه من الانجرار إلى حرب كهذه طالما أن منظمات مسلحة من غير الدول هي التي تدعو لهذه الحرب وفي مقدمها حزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية».

يرى زيسير أن «إسرائيل من الأفضل لها ألا تحول أي حرب ضد هذه المنظمة أو تلك إلى حرب شاملة وهي اعتادت على خوض مثل هذه المجابهات من دون الوصول إلى حرب شاملة»، وينتقد الحرب التي شنها ناحيتم بيغن وأرئيل شارون على المقاومة من طريق الاجتياح الشامل للبنان عام ١٩٨٢ لأنها ولدت قوة متصاعدة للمقاومة في لبنان ولسورية في الجبهة الشمالية، ويعترف بأن: «إسرائيل ليست مضطرة لشن حرب من النوع الذي قام به بيغن بل هي بحاجة الآن إلى المحافظة على أعصابها وإلى تمتين وحدتها وحصانتها القومية ولعقل راجح وهذه هي الوسائل التي جعلتها تحقق ما تريد ومنع حروب لا ضرورة لها»، ولا شك أن ما جاء في هذا التحليل يثبت تماماً أن ما يسمى بأهمية «الردع» في العقيدة العسكرية الحربية عند الكيان الإسرائيلي تدهورت قيمتها وقدرتها على تحقيق الأمن والمبادرة، بل إن تراجع القوة الشاملة للكيان أصبحت حقيقة أمام تزايد عدد الجبهات التي سيواجهها جيش الاحتلال بموجب ما يؤكده زيسير من فلسطين المحتلة إلى جبهة الشمال حتى العراق وطهران، وبلغة واضحة، بل إنه يطلب من أصحاب القرار في تل أبيب أن يتجنبوا في هذه الظروف أي حرب شاملة طالما أن حرباً كهذه بيد إسرائيل وهي لا ترى فيها ضرورة بموجب استنتاجه.

لا شك أن لغة كهذه لم تكن من مفرداته ومفردات التقدير الاستخباراتي للوضع الإسرائيلي الذي استند من دون أدنى شك إلى التقارب السعودي – الإيراني والسعودي- السوري الذي غير صورة المنطقة وظروفها بشكل لم تعد فيه إسرائيل قادرة على تزرع عوامل الفرقة والانقسام بين أهم دول المنطقة تجنبت كياناً معزولاً وعاجزاً عن إيقاف عجلة هذه التطورات التي لم يستطع حتى حليفه الأميركي منع أضرارها عليه وعلى تل أبيب معاً.

طيران «التحالف الدولي» نفذ تحليقاً مكثفاً في أجواء ريف دير الزور الشرقي

مدفعية الجيش تستهدف مواقع لـ«النصرة» ووحدات منه تمشط بادية دير الزور

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

وجه الجيش العربي السوري أمس ض